

مدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في توفير الفاعلية لنظم المعلومات المحاسبية بالمؤسسة

The extent of the internal control system's contribution to the effectiveness of the organization's accounting information systems

أ. د / محمد عجيلة

جامعة غرداية

adjila_78@yahoo.fr

د/ اعمر بن موسى

جامعة غرداية

aomar0608@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/03/ 15 تاريخ القبول: 2020/05/ 23 تاريخ النشر: 2020/06/ 30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على "أهمية نظام الرقابة الداخلية على فاعلية نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة"، فهو الذي يسمح بتقديم مجموعة من اجراءات الوقاية وأساليب رقابية لمختلف وظائف نظم المعلومات المحاسبية، وذلك من أجل ارتقاء هذا الأخير الى الفاعلية التي تترجم من خلال الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة عالية وموثوقة كي يستند عليها في اتخاذ القرارات السليمة والاستراتيجية بالمؤسسة، كما تم في هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي في الدراسة النظرية، وأيضاً تم الاستعانة بالمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي، عن طريق تحليل نتائج الاستبانة والتي تم فيها جمع البيانات اللازمة للدراسة من عينة عشوائية تشمل على محافظي حسابات، خبراء للمحاسبة، محاسبين معتمدين ومدققي حسابات لدى مؤسسات واداريين في دائرة المحاسبة والمالية وأساتذة جامعيين في تخصص المحاسبة والمراجعة بولاية غرداية، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن تفعيل نظام الرقابة الداخلية والحكم بسلامته من شأنه أن يساعد في تحقيق الفاعلية لنظم المعلومات المحاسبية للمؤسسات.

كلمات مفتاحية: نظام، رقابة داخلية، بيانات، معلومات محاسبية، نظم المعلومات المحاسبية.

تصنيف JEL : XN1، XN2

المؤلف المرسل: اعمر بن موسى، الإيميل: aomar0608@gmail.com

Abstract:

This study aims to identify "the importance of the internal control system on the effectiveness of the organization's accounting information system", which allows to provide a set of prevention measures and control methods for the various functions of accounting information systems, in order to upgrade the latter to the effectiveness that translates through obtaining information Accounting of high quality and reliable in order to depend on it in making sound and strategic decisions in the institution, as in this study, the descriptive approach was used in the theoretical study, and then the use of the analytical approach in the applied side, through the analysis of the results of the questionnaire, which then in Here is the collection of data necessary for the study from a random sample that includes accountants, accountants, certified accountants and auditors at institutions and administrators in the Accounting and Finance Department and university professors in the specialty of accounting and auditing in the state of Ghardaia, where this study concluded that activating the internal control system and judging its integrity would To help achieve the effectiveness of corporate accounting information systems.

Keywords: system, Internal control, data, accounting information, accounting information systems.

Jel Classification Codes: XN1, XN2.

1. مقدمة :

تكتسي نظم المعلومات المحاسبية أهمية بالغة داخل المؤسسة من خلال التأثير على مختلف أنواع القرارات المتخذة في المؤسسة، ويتمحور موضوع دراستنا حول نظم المعلومات المحاسبية ومدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في تطوير فاعليته، حيث تعتبر الرقابة الداخلية مجموعة من الإجراءات والإشارات التي قد تكون مكتوبة أو غير مكتوبة تتضمنها لوائح وتعليمات تلزم من يعمل في المؤسسة بإتباعها، بهدف حماية أصول وممتلكات المؤسسة قصد تحقيق كفاءة استخدام هذه الموارد وتوفير البيانات والمعلومات المحاسبية المختلفة بالدقة المطلوبة، كما يقوم نظام المعلومات المحاسبي بتوفيرها من خلال تحويل البيانات الخام إلى معلومات ملائمة ومفيدة وذات جودة عالية يمكن الاعتماد عليها، وتتولى إجراءات الرقابة الداخلية في النظام المعلومات المحاسبي اكتشاف ومنع الآثار السلبية الناجمة عن متغيرات البيئة المحيطة بالنظام، وتهدف

إلى اكتشاف ومنع الأخطاء الحسابية الناجمة عن تدخل العنصر البشري في عمليات التسجيل المحاسبي. فوجود نظام رقابة داخلية فعال وقوي داخل المؤسسة من شأنه أن يعطي لمتخذ القرار معلومات محاسبية ذات جودة عالية وأكثر موثوقية، وعلى ضوء ما تقدم فإن إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي:

إلى أي مدى تبرز أهمية نظام الرقابة الداخلية في تحقيق الفاعلية للنظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة؟ وللإجابة على إشكالية هذه الدراسة يمكن التطرق الى ما يلي:

2. مرتكزات نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة

1.2 تعريف نظام الرقابة الداخلية

حيث عرف مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي في معيار التدقيق الدولي رقم (ISA 315) عام 2007 الرقابة الداخلية " بأنها العملية المصممة والمنفذة من قبل أولئك المكلفين بالرقابة والإدارة والموظفين الآخرين لتوفير تأكيد معقول بشأن تحقق أهداف المنشأة فيما يتعلق بموثوقية تقديم التقارير المالية وفاعلية وكفاءة العمليات والامتثال للقوانين والأنظمة المطبقة."

أيضا وفي ضوء التعريف الذي أورده المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الخاص بالرقابة الداخلية بين أهداف ومكونات نظام الرقابة الداخلية على أنها: "الخطة التنظيمية وجميع الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها المنشأة لحماية أصولها، وفحص دقة البيانات الحاسبية ودرجة الاعتماد عليها والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بما تقتضيه السياسات الإدارية المرسومة. (عبد الفتاح ، 2008)

كما تعرف لجنة بازل الرقابة الداخلية على أنها " عملية تتأثر بتدعيم الإدارة العليا ومجلس الإدارة والأفراد في جميع المستويات الوظيفية، وهي ليست مجرد مجموعة من الإجراءات أو السياسات التي تؤدي في وقت محدد، بل هي عملية مستمرة في جميع المستويات الوظيفية داخل المنشأة، ويعد مجلس الإدارة والإدارة العليا مسؤولين عن إنشاء الثقافة المناسبة لتنفيذ الرقابة الداخلية والمراقبة المستمرة لتقييم مدى كفاءتها، كما يجب أيضا مشاركة جميع الأفراد في عملية الرقابة (أحمد، 2009)

2.2 أنواع الرقابة الداخلية بالمؤسسة

يمكن تقسيم أنواع الرقابة الداخلية الى ما يلي:

(أ) - الرقابة الإدارية: عرفت بأنها خطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات المتعلقة بالكفاءة التشغيلية والالتزام بالسياسات الإدارية سواء كانت برامج تدريب خاصة بأعمال أو طريقة من طرق التحليل الإحصائي

اعمر بن موسى ومحمد عجيلة، مدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في توفير الفاعلية لنظم المعلومات المحاسبية بالمؤسسة
لدراسة وضع المنطقة، كما تشمل الخطة التنظيمية والإجراءات والسجلات التي تختص بعمليات إصدار
القرار التي تؤدي إلى اعتماد العمليات والترخيص بها من جانب الإدارة لتحقيق أهداف إدارة المنشأة
(محمد، 2008)، كما أن الرقابة الداخلية ليست قاصرة علي الخطة التنظيمية والإجراءات والوثائق
والسجلات المتعلقة بعمليات اتخاذ القرارات والتي تقود إلى الترخيص الإداري للعمليات وهذا الترخيص
يكون وظيفة إدارية ترتبط علي النحو مباشر بالمسؤولية عن تحقيق أهداف المنظمة وتكون هي نقطة البدء
لوضع وإنشاء الرقابة المحاسبية علي العمليات وتحقيق الرقابة الإدارية من خلال تطبيق وسائل أهمها: (سمراء،
2017)

- الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية؛
- التحليل الإحصائي، الرسوم البيانية؛
- تقارير الكفاية الدورية؛
- البرامج التدريبية؛
- الرقابة علي الجودة.

(ب)- الرقابة المحاسبية: وهي خطة تنظيمية للمؤسسة والإجراءات المتبعة للمراسلات المستخدمة التي تتعلق
بحماية أصول الشركة والتأكد من صحة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها، وإن لكل وحدة
اقتصادية سواء كانت إنتاجية أو خدمة مهمة رئيسة لتنفيذ أنشطتها المختلفة من خلال اجهزتها الفنية
والادارية، وبما ان الوظائف الإدارية في أي قسم متعددة لدى فإن وظائف القسم الحسائي تكون واضحة
بقدر وضوح وظائف المحاسبة وأهدافها لدى إدارة تلك الوحدة، وإن أي قسم حسائي يتولى مهمة تسجيل
الأنشطة الاقتصادية والمالية وحسابها، وينبغي ان تكون على علم تام بأهمية ووظائف النظام المحاسبي
المصمم أو المعد من قبل تلك الوحدة وفقا لأحكام قوانين معينة كالنظام الحسائي الموحد ومن أمثلة الرقابة
المحاسبية استخدام الحسابات الإجمالية وكشف المطابقة (الحسان، 2009).

أما عناصر الرقابة المحاسبية فهي:

- وضع وتصميم نظام مستندي متكامل وملائم لعمليات المؤسسة؛
- وضع نظام محاسبي متكامل وسليم يتفق وطبيعة نشاط المؤسسة؛
- وضع نظام سليم لجرد أصول وممتلكات المؤسسة وفقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها؛

- وضع نظام مراقبة وحماية المؤسسة وأصولها وممتلكاتها ومتابعتها للتأكد من وجودها واستخدامها فيما خصصت له ومن ذلك إمكانية استخدام حسابات المراقبة الملائمة لذلك؛
- وضع نظام ملائم لمقارنة بيانات سجلات محاسبة المسؤولية عن أصول المؤسسة مع نتائج الجرد الفعلي للأصول الموجودة في حياة المؤسسة على أساس دوري، ويتبع ذلك ضرورة فحص ودراسة أسباب أي اختلافات قد تكشفها هذه المقارنة؛
- وضع نظام لإعداد موازين مراجعة بشكل دوري أو شهري مثلاً للتحقق من دقة ما تم تسجيله من بيانات ومعلومات مالية خلال الفترة المعد عنها ميزان المراجعة؛
- وضع نظام لاعتماد نتيجة الجرد والتسويات الجردية في نهاية الفترة من مسؤول واحد أو أكثر في المؤسسة (محمد، 2008).

(ج) - نظام الضبط الداخلي: يشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المؤسسة من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع الرقابة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات (بلال، 2016).

3.2 اسهامات قانون سارينز أوكسلي في الرقابة الداخلية للمؤسسات

(أ) - نشأة قانون سارينز أوكسلي

القانون الأمريكي سارينز أوكسلي المصادق عليه من قبل الكونغرس الأمريكي في 30 جويلية 2002 ويعرف باسم الشركة العامة للمحاسبة وإصلاح قانون حماية المستثمر في مجلس الشيوخ وبمساعدة الشركات والمراجعة وقانون المسؤولية في البيت الأبيض (حمدون، 2017)، كما يهدف إلى استعادة ثقة الجمهور في القوائم المالية بعد سلسلة فضائح الشركات، كشركة انرون للطاقة وولد كوم للاتصالات، وهذا عن طريق إلزام الإدارة في شركات المساهمة العامة الأمريكية بتقديم تقرير عن فعالية نظام الرقابة الداخلية للشركات، كما أنه وطبقاً للقسم 404 من هذا القانون والمعنون باسم تقييم الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية هادفاً من وراء ذلك إلى كشف الغش في التقارير المالية في وقت مبكر لردع الاحتيال مما يؤدي إلى رفع الموثوقية في القوائم المالية من قبل مستخدميها (سمراء، 2017)، كما يحمل قانون أوكسلي الشركات العامة مسؤولية الحفاظ على نظام رقابة داخلية فعال حيث يصادق كل من المدير التنفيذي والمدير المالي

اعمر بن موسى ومحمد عجيلة، مدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في توفير الفاعلية لنظم المعلومات المحاسبية بالمؤسسة وفقا للقسم 302 من القانون على أن القوائم المالية لا تحمل أي تصريحات مضللة لمتخذي القرار وأن القوائم المالية تعرض نتائج صحيحة، صادقة وواقعية. (كشروود بشير، محيوت نسيمة، 2016)

(ب) - أهداف قانون سارينز أوكسلي

يتضمن قانون أوكسلي جملة من الاهداف الداعية الى النهوض بالبيئة المحاسبية واكتساب ثقة المستثمرين واسترجاعها ومنها الاتي (علي حسين الدوغجي، أسامة عبد المنعم سيد علي، 2011):

- الشفافية في تقديم المعلومات المالية: حيث تتحقق الشفافية بدراسة القوائم المالية السنوية والاولية قبل اعتمادها ونشرها بغرض التوصل الى قناعة بأنها لا تتضمن اي عبارات او بيانات غير صحيحة، وان تكون ذات اهمية نسبية، والتأكد من أنه لم يحذف من هذه القوائم اي بيانات او معلومات او مبالغ من شأنها ان تجعل من هذه القوائم مضللة.
- التحقق من صحة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في الشركة، ومدى فاعليته في الحد من عمليات الغش والاطفاء واكتشافها فور وقوعها وقدرتها على القيام بتنفيذ الانشطة الرقابية بطريقة تمكن من التحقق من جودة تنفيذ هذه الانشطة والثبات في تنفيذها .
- دراسة السياسات المحاسبية التي تتبناها الشركة، وأي تغيير في هذه السياسات المتبعة، والاخذ بعين الاعتبار مدى ملائمة هذه السياسات لطبيعة عمل الشركة وأثرها على المركز المالي ونتائج اعماله.
- الاشراف على عمليات التقصي والبحث عن الغش والاطفاء التي من شأنها أن تحدث في الشركة .
- دراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المحاسب القانوني والاخذ بالآراء الواردة فيها .
- التحقق من استقلالية مدققي الحسابات الداخليين، ووضع نظام للتدقيق الداخلي في الشركة ونطاق الفحص والتقارير الصادرة عنها.
- تقديم اقتراحات من شأنها تأكيد الاستقلالية لمدققي الحسابات الداخليين والرفع من كفاءة ما يقومون به من الأعمال.
- اتخاذ التدابير اللازمة في حالة مخالفة احدى الشركات للأنظمة والقوانين حيث تفرض أشد العقوبات على المدراء والرؤساء وفرض اجراءات صارمة على جميع الخدمات المقدمة من المدققين.

3. أساسيات نظم المعلومات المحاسبية بالمؤسسة

تحتل المعلومات المحاسبية موقعًا هامًا وأساسيًا في أي وحدة اقتصادية، ولذلك توصف بأنها "العينين التي ترى بهم" حيث إنها تبين في أي وقت أين تقف الوحدة الاقتصادية وفي أي اتجاه تسير، ونظرًا لأهمية المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية، فإن الأمر يتطلب أن يصمم نظامًا يقوم بإنتاجها وتحديد الجيد منها لتقديمه إلى الجهات التي يمكن أن تستفيد منه وبالكمية المطلوبة.

1.3 مفهوم نظم المعلومات المحاسبية

لقد وردت تعاريف عديدة لنظم المعلومات المحاسبية منها:

"مجموعة متناسقة ومتكاملة من الوسائل والإجراءات والأساليب مصممة لغرض معالجة الأحداث والوقائع الاقتصادية التي تؤثر، أو يفترض أنها ستؤثر على عمليات المنشأة، أو مركزها المالي، بطريقة أو طرق ملائمة لطبيعة عمل المنشأة وبشكل اقتصادي يسهم في حماية موجودات الشركة، على وفق القواعد والمعايير المحاسبية القانونية والعرفية، وتقديم المعلومات والتقارير المطلوبة إلى الإدارة والجهات الخارجية في التوقيت المناسب (فاتح، 2004).

"- هو مجموعة من مكونين أو أكثر تتفاعل مع بعضها لتحقيق هدف، وبشكل عام أغلب الأنظمة تتكون من نظم فرعية أصغر وكل واحد من هذه النظم الفرعية لديه وظيفة محددة ومهمة ومساعدة لهذا النظام الأكبر الذي يكون النظام الفرعي جزء منه". (الداية، 2009)

ومن التعاريف السابقة يمكن نستنتج:

- أن النظام المحاسبي يعمل على إنتاج معلومات مالية كمية؛
- أن النظام المحاسبي يتوفر في كل المؤسسات الاقتصادية سواء كانت ربحية أو غير ربحية؛
- أن المعلومات المحاسبية الصادرة عن النظام المحاسبي تساعد مستخدميها المعنيين بها.
- أن نظام المعلومات المحاسبي يساعد على تقديم المعلومات والتقارير المطلوبة إلى الإدارة والجهات الخارجية في التوقيت المناسب.

2.3 المقومات الرئيسة لنجاح النظام المعلومات المحاسبي:

توجد سبع مقومات رئيسية لنجاح وتكامل نظم المعلومات بالمؤسسة نحاول التطرق إليها فيما يلي (العماري، 2001):

اعمر بن موسى ومحمد عجيلة، مدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في توفير الفاعلية لنظم المعلومات المحاسبية بالمؤسسة

✓ **القواعد والمعايير:** تشكل هذه المجموعة الإطار الفلسفي العام للنظام المحاسبي، ومصدر الأحكام فيه، وهي التي تحدد مساراته، وتوجه أعماله وتحكم إجراءاته؛

✓ **هيكل النظام:** وهو تعبير يشير إلى البناء التنظيمي العام وأسلوب تقسيمه ومستويات تقسيمه رأسياً والعلاقات التي ترتبط بين مكونات النظام رأسياً وأفقياً، ويتأثر هيكل النظام المحاسبي بعدد من العوامل منها حجم المنظمة، وطبيعة نشاطها، وأهدافها، وشكل الملكية، ونوعية المعلومات المطلوبة؛

✓ **الوسائل:** إن نظام المعلومات المحاسبي يتطلب وسائل لإيصال البيانات، ويمكن أن تبين الوسائل على النحو الآتي - :

أ- مجموعة الأوراق الثبوتية؛ ب- المجموعة المستندية.

✓ **دليل الحسابات:** يعد الدليل المحاسبي الإطار العام الذي يجري على أساسه تحليل وتصنيف المعاملات الاقتصادية ويحقق استخدام الدليل المحاسبي فوائد متنوعة منها اختصار الوقت والجهد في كتابة أسماء الحسابات ويساعد في تبويب وتركيز العمليات المحاسبية مما يسمح بتجميع الحسابات وترحيلها، كذلك يسهم في الضبط الداخلي ويسهل إجراء المقارنات بين الشركات ذات النشاط المتشابه، كذلك يسهل عمل الإحصائيات عن أوجه النشاط المختلف لوحدات الشركة؛

✓ **التقارير:** هي مخرجات النظم المحاسبية، وهي تمثل أداة لحمل المعلومات المالية إلى مستخدميها، ويمكن تصنيف التقارير والقوائم المالية إلى مجموعتين أساسيتين: (العماري، 2001)

أ- تقارير مالية متضمنة بيانات محاسبية مخصصة للجهات الخارجية؛

ب- تقارير مالية متضمنة بيانات محاسبية مخصصة لجهات داخلية.

✓ **الأفراد:** لكي يقوم النظام بتأدية وظائفه فإنه لا بد من وجود مجموعة من الأفراد المحاسبين تعمل على تشغيل عمليات النظام بالشكل المطلوب؛

✓ **الآلات والأجهزة المساعدة:** وهي المقومات المادية في تنفيذ خطوات وإجراءات النظام المحاسبي إذ تستخدم الآلات لمعالجة البيانات المحاسبية، وقد مرت هذه المعالجة بعدة خطوات فنية تكنولوجية متعددة انتهت باستخدام الحاسب الإلكتروني في تحليل ومعالجة الكم الهائل من البيانات المحاسبية للحصول على معلومات بالسرعة والدقة الملائمتين لمستخدميها.

3.3 الإجراءات الرقابية الداعمة لتفعيل الأداء المحاسبي

يستعمل نظام الرقابة الداخلية وسائل متعددة بغية إحكام العمل المحاسبي وتحقيق الأهداف المتوخاة منه وجعل نظام المعلومات المحاسبية يستجيب للأطراف المستعملة للمعلومات من خلال توفير معلومات ذات مصداقية وتعبر عن الوضعية الحقيقية، لذا سنتطرق في هذا البند إلى الإجراءات المختلفة لنظام الرقابة الداخلية مركزين على اجراءات العمل المحاسبي باعتبارها دعائم لتفعيله من خلال العناصر الآتية (مسعود، 2003):

(أ) - إجراءات تنظيمية وإدارية: تتمثل هذه الإجراءات في الآتي:

- تحديد الاختصاصات؛

- تقسيم العمل.

(ب) - إجراءات تخص العمل المحاسبي

سنتطرق إلى أهم الإجراءات التي تخص العمل المحاسبي للرفع من ادائه في النقاط الآتية:

التسجيل الفوري للعمليات: يعتبر تسجيل العمليات التي تقوم بها المؤسسة من بين وظائف المحاسب، إذ يقوم هذا الأخير بتسجيل العملية بعد حدوثها مباشرة، بغية تفادي تراكم المستندات وضياعتها، لذلك اعتماد السرعة التي تصاحبها الدقة في التسجيل وحفظ المستندات المحاسبية التي تم على أساسها التسجيل المحاسبي، الذي يكون بدون:

- شطب؛

- تسجيل فوق تسجيل آخر؛

- لا يلغى تسجيل معين، إلا وفق طرق معروفة كطريقة المتمم الصفري أو عكس التسجيل ثم إثبات التسجيل الصحيح.

التأكد من صحة المستندات: تشتمل المستندات على مجموعة من البيانات التي تعبر عن عمليات قامت بها المؤسسة، لذلك ينبغي مراعاة بعض المبادئ الأساسية عند تصميم هذه المستندات:

- البساطة، التي تساعد على استخدام المستند و استكمال بياناته؛

- عدد الصور اللازمة، حتى يمكن توفير البيانات اللازمة لمراكز النشاط؛

- ضمان توفير إرشادات عن كيفية استخدامها وتوضيح خطوات سيرها؛

اعمر بن موسى ومحمد عجيلة، مدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في توفير الفاعلية لنظم المعلومات المحاسبية بالمؤسسة

- يجب استعمال الأرقام المسلسلة عند طبع نماذج المستندات، مما يساعد على إجراء عملية الرقابة والعودة إليها عند الحاجة.

إجراء المطابقات الدورية: تعبر المطابقات الدورية من بين أهم الإجراءات التي تفرض على العمل المحاسبي داخل المؤسسة لتقريبه من الواقع، لأن العمل المحاسبي يعتمد أساساً على المستندات الداخلية والخارجية والتي هي موضوع المراجعة المستندية، أي أن هذه المستندات يمكن أن تكون غير صحيحة مما يؤثر سلباً على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية وبالتالي على القوائم المالية الختامية للمؤسسة.

ونظراً لما سبق جاءت إجراءات نظام الرقابة الداخلية لكي تكشف ذلك عن طريق إجراء مقاربات دورية بين مختلف مصادر المستندات من جهة ومن جهة أخرى بين المستندات والحقيقة المتمثلة أساساً في الواقع كالجرد المادي مثلاً. (طواهر محمد، صديقي مسعود، 2003)

عدم إشراك الموظف في مراقبة عمله: يكتسي العنصر البشري داخل أي نظام أهمية كبرى في تحقيق أهداف هذا الأخير وفي المحافظة على السير الحسن له، كون أن التقيد الجيد للطرق والإجراءات تتوقف على هذا العنصر، لذلك أصبح من الضروري تحديد الاختصاصات وتوزيع المسؤوليات داخل نظام المعلومات المحاسبية بما يتناسب مع موقع كل موظف داخل النظام وبما يستجيب إلى تدعيم مقومات نظام الرقابة الداخلية المفروضة على النموذج المحاسبي للمؤسسة.

لهذا وجب على نظام الرقابة الداخلية سن إجراء يقضي بعدم إشراك موظف في مراقبة عمله داخل نظام المعلومات المحاسبية نظراً لأن المراقبة تقتضي كشف الأخطاء التي حدثت أثناء المعالجة أو التلاعبات الممكنة وقوعها، والتي تخل بأهداف نظام الرقابة الداخلية، فعند حدوث خطأ من المحاسب عن جهل للطرق والقواعد المحاسبية فهذا الأخير لا يستطيع كشف خطئه وكذلك إذا حدث تلاعب فالحاسب يغطي هذا التلاعب كونه صادراً عنه، فوضع هذا الإجراء ليقضي على هذه الأشكال ويتيح معالجة خالية من هذه الشوائب التي تسيء إلى المعلومات المحاسبية (مسعود، 2003).

(ج) - إجراءات عامة:

- التأمين على ممتلكات المؤسسة؛

- التأمين ضد خيانة الأمانة؛

- اعتماد رقابة مزدوجة؛

- إدخال الإعلام الآلي

5. عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

من أجل إبراز مدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في توفير الفاعلية لنظم المعلومات المحاسبية بالمؤسسة، ثم الاعتماد على دراسة مجموعة من الاستبانات التي وزعت على عينة الدراسة من خبراء محاسبين، محافظي حسابات، محاسبين معتمدين، مدققي حسابات لدى شركات، إداريين في دائرة المحاسبة والمالية لبعض الشركات، أساتذة جامعيين في تخصص التدقيق والمحاسبة، حيث تم توزيع 51 (استمارة) استبانة في البداية ولكن تم الحصول على 46 استبانة، كما تم إهمال 05 استبانات نظرا لعدم اكتمال معلوماتها.

اعتمدنا في هذه الدراسة على الدراسة الميدانية، ولهذا الغرض تم تصميم استبانة تخص وجهات نظر وأراء عينة الدراسة وذلك لمعرفة مدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في توفير الفاعلية لنظم المعلومات المحاسبية عن طريق المكتسبات العلمية والعملية التي يحوزها المستجوبين سواء أكاديميين، مهنيين أو موظفين في مجال التدقيق والمحاسبة، وكان نموذج الاستبانة يحتوي على البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة فضلا عن 28 سؤال تنقسم الى أربعة محاور رئيسية: المحور الأول فيوضح مساهمة نظام الرقابة الداخلية في توفير الفاعلية لنظم المعلومات المحاسبية، أما المحور الثاني فقد ركز على أثر الرقابة الداخلية المحاسبية على النظام المعلومات المحاسبي، والمحور الثالث تناول فيه أليات تدقيق نظم المعلومات المحاسبية، والمحور الرابع شمل دور نظام الرقابة الداخلية على فاعلية وظائف النظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة وقد تم تحديد سلم الإجابة لكل سؤال إلى (05) درجات حسب مقياس ليكارت الخماسي، بالتالي كلما اقتربنا من الدرجة (05) وكان المتوسط الحسابي محصور بين 4.20 و 05 ازدادت درجة الموافقة على العبارة، في حين تزداد شدة المعارضة كلما اقتربنا من الدرجة (01) اذا كان المتوسط الحسابي محصور بين 01 و 1.79 أما إذا اقتربنا من الدرجة (03) فإن درجة الموافقة تكون متوسطة، وبهدف التأكد من مدى اعتمادية الاستبانة فقد تم احتساب معامل ثبات الاستبانة من خلال معادلة Cronbach Alpha حيث بلغت قيمته (0.854) والذي يدل على نسبة ثبات (الاعتمادية) مقبولة جدا لأنها أعلى من النسبة المعتمدة وقدرها (0.60)،

اعمر بن موسى ومحمد عجيلة، مدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في توفير الفاعلية لنظم المعلومات المحاسبية بالمؤسسة
كما يتم حساب الجدر التربيعي لنحصل على قيمة (0,73) تدل على صدق فقرات الاستبيان، وبعد
تفريغ البيانات التي تم الحصول عليها ومعالجتها باستخدام برنامج (SPSS) Statistical Package
for Science Social ، فقد تم الحصول على النتائج التالية:

1.5. عرض وتحليل نتائج فقرات المحور الأول (مقومات نظام الرقابة الداخلية).

▪ عرض نتائج فقرات المحور الأول

جدول (01): يوضح نتائج المحور الأول

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية
01	نظام الرقابة الداخلية هو عملية يضع أسسها وينفذها ويراقبها ويطورها الأفراد على كافة المستويات بالمؤسسة.	3.8	1.070	5	موافق
02	يوفر نظام الرقابة الداخلية الظروف الملائمة لتحقيق أهداف المؤسسة.	4.27	0.775	2	موافق بشدة
03	كي يؤدي نظام الرقابة الداخلية عمله لبدأ من تفعيل كل من الرقابة الداخلية: الإدارية، المحاسبية وكذا الضبط الداخلي (تقييم العمل مع المراقبة الذاتية).	4.29	0.680	1	موافق بشدة
04	يقوم المدقق الداخلي بتقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري رغم ذلك يعتبر غير كاف للحكم على سلامة هذا النظام.	3.85	0.882	4	موافق
05	يسمح التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية للمراجع باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.	4.10	0.700	3	موافق
المتوسط العام للمحور الأول		4,06			

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على مخرجات نظام (spss)

▪ تحليل نتائج فقرات المحور الأول (مقومات نظام الرقابة الداخلية).

تشير النتائج الموجودة في الجدول السابق المتعلقة بالقسم الأول (مقومات نظام الرقابة الداخلية)

إلى أنه:

كانت استجابة افراد العينة للعبارة الثانية" يوفر نظام الرقابة الداخلية الظروف الملائمة لتحقيق أهداف المؤسسة» المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يساوي 4.27، الدرجة الكلية (05) وانحراف معياري ب 0.775 مما يدل على موافقة عينة الدراسة على هذه العبارة بشدة.

في حين كان تردد من قبل بعض افراد العينة بالموافقة على العبارة الأولى " نظام الرقابة الداخلية هو عملية يضع أسسها وينفذها ويراقبها ويطورها الأفراد على كافة المستويات بالمؤسسة"، حيث جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 3.80، وبالرغم من ذلك فهي أعلى من درجة الموافقة المقبولة (03)

من الملاحظ ان كل عبارات القسم الأول كان المتوسط الحسابي للاستجابة لها في المجال " موافق بشدة"، ومن هذا يتضح استجابة افراد العينة لعبارات القسم كاملا بدرجة"موافق بشدة" ومنه فالغاية من هذا القسم ابراز مختلف المقومات التي تساعد في الحصول على كفاءة لنظام الرقابة الداخلية.

2.5. عرض وتحليل نتائج فقرات المحور الثاني (أثر الرقابة الداخلية المحاسبية على النظام المعلومات المحاسبي).

■ عرض نتائج فقرات المحور الثاني.

جدول (02): يوضح نتائج المحور الثاني

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية
6	لا يستطيع النظام المعلومات المحاسبي الاستغناء على الرقابة المحاسبية.	4.20	0.753	1	موافق بشدة
7	كلما كانت قناعة المستفيد من نظام المعلومات المحاسبية ايجابية دلت على فعالية هذا النظام	3.93	1.104	6	موافق

اعمر بن موسى ومحمد عجيلة، مدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في توفير الفاعلية لنظم المعلومات المحاسبية بالمؤسسة

موافق	2	0.803	4.17	تؤدي المعلومة المحاسبية دورها إذا استعملت في اتخاذ القرار، وبملاءمة وثقة.	8
موافق	4	0.818	4.07	يشترط في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي: التقليل من درجة عدم التأكد، أو زيادة معرفة لمتخذ القرار.	9
موافق	5	0.908	4.02	تساهم نظم المعلومات المحاسبية في تسهيل عمليات اتخاذ القرارات بالشكل السليم والتوقيت الملائم.	10
موافق	3	0.937	4.15	ترتبط استفادة ذوي العلاقة للمؤسسة بشكل واضح مع مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.	11
4,09				المتوسط العام للمحور الثاني	

المصدر: من اعداد الباحثان بناءا على مخرجات نظام (spss)

■ تحليل نتائج فقرات المحور الثاني (أثر الرقابة الداخلية المحاسبية على النظام المعلومات

(المحاسبي)

تشير النتائج الموجودة في الجدول السابق المتعلقة بالقسم الثاني (أثر الرقابة الداخلية المحاسبية على النظام المعلومات المحاسبي) إلى أنه:

كانت استجابة أفراد العينة للعبارة الأولى " لا تستطيع نظم المعلومات المحاسبية الاستغناء عن الرقابة المحاسبية "المرتبة الأولى بمتوسط حسابي يساوي 4.20، درجة الكلية (05) وانحراف معياري ب 0.753 مما يدل على موافقة عينة الدراسة على هذه العبارة بشدة.

في حين كان تردد من قبل بعض أفراد العينة بالموافقة على العبارة الثانية " كلما كانت قناعة المستفيد من نظام المعلومات المحاسبية ايجابية دلت على فعالية هذا النظام "، حيث جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 3.93، الدرجة الكلية (04)

من الملاحظ أن كامل عبارات القسم الثاني كان المتوسط الحسابي للاستجابة لها في المجال " موافق بشدة " ومن هذا يتضح استجابة أفراد العينة لعبارات القسم الثاني بأكمله بدرجة " موافق بشدة "، ومنه فالغاية من

هذا القسم كيف تستطيع الرقابة الداخلية المحاسبية المساهمة في الرفع من كفاءة النظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة ومن ثم توفير معلومات محاسبية ذات جودة تساعد في اتخاذ القرار.

3.5. عرض وتحليل نتائج فقرات المحور الثالث (آليات تدقيق نظم المعلومات المحاسبية)

■ عرض نتائج فقرات المحور الثالث

جدول (03): يوضح نتائج المحور الثالث

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية
12	يستهدف تدقيق نظام الرقابة الداخلية تدقيق لنظم المعلومات المحاسبية.	4.05	0.865	4	موافق
13	يعتبر جمع أدلة وقرائن الإثبات أساس التدقيق المحاسبي.	4.39	0.666	1	موافق بشدة
14	يعتمد المدقق على أدلة وقرائن الإثبات التي تتميز بالكفاية والحجية.	4.15	0.727	3	موافق
15	تستجيب عملية التدقيق بمرونة عالية لكل مستجد يحدث في نظم المعلومات المحاسبية.	3.73	0.775	7	موافق
16	أصبح يعبر عن التأهيل العلمي للمدقق بمدى تحكمه أيضا في تكنولوجيا المعلومات.	4.05	0.835	5	موافق
17	لا تختلف أهداف التدقيق في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات عنها في ظل التشغيل اليدوي.	3.39	1.159	6	محايد
18	يتم تدقيق عناصر القوائم المالية وفق شروط منها الكمال، الوجود، الملكية، التقييم وكذا التسجيل المحاسبي.	3.73	0.807	8	موافق
19	يهدف التدقيق الآلي لنظم المعلومات المحاسبية توفير مخرجات	4.37	0.733	2	موافق

اعمر بن موسى ومحمد عجيلة، مدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في توفير الفاعلية لنظم المعلومات المحاسبية بالمؤسسة

النظام بشكل سليم ووقت وجيز.				
بشدة				
المتوسط العام للمحور الثالث				3,98

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على مخرجات نظام (spss)

■ تحليل نتائج فقرات المحور الثالث (أليات تدقيق نظم المعلومات المحاسبية)

تشير النتائج الموجودة في الجدول السابق المتعلقة بالقسم الثالث (أليات تدقيق نظم المعلومات المحاسبية) إلى أنه:

كانت استجابة أفراد العينة للعبارة الثانية " يعتبر جمع أدلة وقرائن الإثبات أساس التدقيق المحاسبي " بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي يساوي 4.39، درجة الكلية (05) و انحراف معياري ب 0.666 مما يدل على موافقة عينة الدراسة على هذه العبارة بشدة.

في حين كان تردد من قبل بعض أفراد العينة بالموافقة على العبارة السادسة" لا تختلف أهداف التدقيق في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات عنها في ظل التشغيل البدوي"، حيث جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 3.39، الدرجة الكلية (04) ، وهذا ما يدل نقص معرفة المستجوبين بالتدقيق الإلكتروني ومدى مساهمته في الرفع من كفاءة النظام المعلومات المحاسبي؛ في حين كانت إجابات المبحوثين في الفقرة الأولى بدرجة موافق و بمتوسط حسابي 4.05 و بانحراف معياري 0.865، وكانت إجابات المبحوثين في الفقرة الأخيرة بدرجة موافق و بمتوسط حسابي 4.37 و بانحراف معياري 0.733.

أيضا من الملاحظ أن سبع عبارات من القسم الثالث كان المتوسط الحسابي للاستجابة لها في المجال " موافق بشدة"، والعبارة الباقية من القسم كانت درجة الموافقة عليها في المجال " موافق"، ومن هذا يتضح استجابة افراد العينة لعبارات القسم كاملا بدرجة" موافق "

ومنه فالغاية من هذا القسم معرفة أليات تدقيق نظم المعلومات المحاسبية والتي هي أيضا تدخل في تدقيق نظام الرقابة الداخلية.

4.5. عرض وتحليل نتائج فقرات المحور الرابع (فاعلية نظام الرقابة الداخلية على وظائف النظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة)

■ عرض نتائج فقرات المحور الرابع

جدول (04): يوضح نتائج المحور الرابع

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية
20	ترى ادارة المؤسسة بضرورة تفعيل نظام الرقابة الداخلية بشكل خاص على نظم المعلومات المحاسبية.	3.83	0.892	7	موافق
21	في اطار عمليات الرقابة الداخلية يتم ابلاغ المستوى الإداري المعني وفي الوقت المناسب عن أية ثغرات أو مشكلات في نظام المعلومات المحاسبي.	3.93	0.755	4	موافق
22	يتدخل نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب لكشف الأخطاء في تشغيل نظام المعلومات المحاسبي.	3.88	0.872	5	موافق
23	يعتبر نظام المعلومات المحاسبي الرقابة الداخلية درع واقى من الخسائر الكبيرة.	3.88	0.980	6	موافق
24	يشمل نظام الرقابة الداخلية على خطة طوارئ لضمان سير عمل نظام المعلومات المحاسبي.	3.56	1.097	8	موافق
25	يساعد التحسين المستمر في اجراءات الرقابة الداخلية للحصول على جودة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.	3.98	0.790	3	موافق
26	الرقابة الداخلية المستمرة على نظم المعلومات المحاسبية تزيد من مصداقية القوائم والتقارير المالية.	4.22	0.690	2	موافق بشدة
27	ان استفادة نظم المعلومات المحاسبية بالإجراءات التصحيحية (التغذية العكسية) من شأنه أن يؤدي الى ترشيد عمليات اتخاذ القرارات.	4.29	0.680	1	موافق بشدة

3,95	المتوسط العام للمحور الرابع
------	-----------------------------

المصدر: من اعداد الباحثان بناءا على مخرجات نظام (spss)

■ تحليل نتائج فقرات المحور الرابع (فاعلية نظام الرقابة الداخلية على وظائف النظام المعلومات

الحاسبي بالمؤسسة)

تشير النتائج الموجودة في الجدول السابق المتعلقة بالقسم الرابع (فاعلية نظام الرقابة الداخلية على

وظائف النظام المعلومات الحاسبي بالمؤسسة) إلى أنه:

كانت استجابة أفراد العينة للعبارة الثامنة" إن استفادة نظم المعلومات المحاسبية بالإجراءات التصحيحية (التغذية العكسية) من شأنه أن يؤدي إلى ترشيد عمليات اتخاذ القرارات " بفضل جودة المعلومة المحاسبية، بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي يساوي 4.29، درجة الكلية (05) وانحراف معياري ب 0.685 وجاءت موافقة و آخر عبارة في هذا القسم مما يدل على موافقة عينة الدراسة على هذه العبارة بشدة.

في حين كان تردد من قبل بعض أفراد العينة بالموافقة على العبارة السادسة" يشمل نظام الرقابة الداخلية على خطة طوارئ لضمان سير عمل نظام المعلومات الحاسبي" ، حيث جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 3.56، الدرجة الكلية(04) ، وهذا ما يدل على أن نظام الرقابة الداخلية قد لا يشمل على خطة طوارئ لسير عمل نظام المعلومات المحاسبية؛ في حين كانت إجابات المبحوثين في الفقرة الأولى بدرجة موافق و بمتوسط حسابي 3.83 و بانحراف معياري 0.892؛ أيضا من الملاحظ أن سبع عبارات من القسم الرابع كان المتوسط الحسابي للاستجابة لها في المجال " موافق بشدة" ، والعبارة الباقية من القسم كانت درجة الموافقة عليها في المجال " موافق" ،

ومن هذا يتضح استجابة أفراد العينة لعبارات القسم الرابع بأكمله بدرجة" موافق" ، ومنه فالغاية من

هذا القسم معرفة فاعلية نظام الرقابة الداخلية في مختلف مراحل تشغيل النظام المعلومات الحاسبي داخل المؤسسة.

6. اختبار نتائج الفرضيات

الفرضية الأولى: "تتوقف كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية على مدى توافر مجموعة من الإجراءات واللوائح المحددة مسبقاً"

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين فعالية نظام الرقابة الداخلية ومدى توافر مجموعة من الإجراءات واللوائح المحددة مسبقاً عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) والنتائج مبينة في جدول رقم (11) والذي يبين قيمة مستوى الدلالة تساوي ($\text{Sig} = 0.000$) وهي أقل من 0.05، و $1 > r > 0$ ، مما يدل على وجود علاقة عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، وبالتالي يتم قبول الفرضية القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية نظام الرقابة الداخلية و مدى توافر مجموعة من الإجراءات واللوائح المحددة مسبقاً.

الجدول رقم(05): يوضح معامل الارتباط بين متغيرات الفرضية الأولى

الاحصاءات	مدى توافر مجموعة من الإجراءات واللوائح المحددة مسبقاً	الاحور
معامل الارتباط (r)	0.682	مقومات نظام الرقابة الداخلية
مستوى الدلالة Sig	0.000	
حجم العينة	41	

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على مخرجات نظام (spss)

الفرضية الثانية: "وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين توافر رقابة داخلية محاسبية فعالة ونظام معلومات محاسبي كفاء بالمؤسسة"

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين توافر رقابة داخلية محاسبية فعالة ونظام معلومات محاسبي كفاء بالمؤسسة

اعمر بن موسى ومحمد عجيلة، مدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في توفير الفاعلية لنظم المعلومات المحاسبية بالمؤسسة عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) والنتائج مبينة في جدول رقم (12) والذي يبين قيمة مستوى الدلالة تساوي ($\text{Sig}=0.000$) وهي أقل من 0.05، مما يدل على وجود علاقة عند مستوى دلالة (0.05) ($\alpha=$ ، و $1>r>0$ ، وبالتالي يتم قبول الفرضية القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين رقابة داخلية محاسبية فعالة ونظام معلومات محاسبي كفاء بالمؤسسة "

الجدول رقم(06): يوضح معامل الارتباط بين متغيرات الفرضية الثانية

المحور	الإحصاءات	نظام معلومات محاسبي كفاء بالمؤسسة
رقابة داخلية محاسبية فعالة	معامل الارتباط(r)	0.747
	مستوى الدلالة Sig	0.000
	حجم العينة	41

المصدر: من اعداد الباحثان بناءا على مخرجات نظام (spss)

الفرضية الثالثة: "وجود علاقة تعدي بين عملية التدقيق ونظم المعلومات المحاسبية، حيث أن تدقيق

وفحص نظام الرقابة الداخلية يستهدف أيضا تدقيق لنظم المعلومات المحاسبية"

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين عملية التدقيق وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) والنتائج مبينة في جدول رقم (13) والذي يبين قيمة مستوى الدلالة تساوي ($\text{Sig}=0.000$) وهي أقل من 0.05، مما يدل على وجود علاقة عند مستوى دلالة (0.05) ($\alpha=$ ، و $1>r>0$ ، وبالتالي يتم قبول الفرضية القائلة بوجود علاقة تعدي ذات دلالة إحصائية بين عملية التدقيق وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية

الجدول رقم (07): يوضح معامل الإرتباط بين متغيرات الفرضية الثالثة

المحور	الإحصاءات	فاعلية نظم المعلومات المحاسبية
آليات تدقيق نظم المعلومات المحاسبية	معامل الارتباط(r)	0.549
	مستوى الدلالة Sig	0.000
	حجم العينة	41

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على مخرجات نظام (spss)

الفرضية الرابعة: "كلما كان نظام الرقابة الداخلية فعال وشامل أدى ذلك إلى تحقيق الفاعلية لنظام المعلومات المحاسبي"

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية الفعال والشامل و الحصول على نظام معلومات محاسبي قوي وذا فعالية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) والنتائج مبينة في جدول رقم (14) والذي يبين قيمة مستوى الدلالة تساوي ($\text{Sig}=0.000$) وهي أقل من 0.05، أيضا قيمة $r>0$ مما يدل على وجود علاقة عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) ، وبالتالي يتم قبول الفرضية القائلة بوجود كلما كان نظام الرقابة الداخلية فعال وشامل أدى ذلك إلى تحقيق الفاعلية للنظام المعلومات المحاسبي.

الجدول رقم (08): يوضح معامل الارتباط بين متغيرات الفرضية الرئيسية

المحور	الإحصاءات	وظائف النظام المعلومات المحاسبي
فاعلية نظام الرقابة الداخلية	معامل الارتباط (r)	0.698
	مستوى الدلالة Sig	0.000
	حجم العينة	41

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على مخرجات نظام (spss)

7. خاتمة

تعتبر المعلومة المحاسبية من أحد المصادر الاقتصادية في الوقت الحاضر التي تساهم بشكل كبير جدا في نمو أرباح الشركات والمؤسسات، كما أصبحت ميزة تنافسية من خلال جودتها، حيث أن كبرى الشركات تولي اهتمام خاص بتشغيل نظم المعلومات المحاسبية لديها، فتفعل أنظمتها الرقابية الداخلية لكشف أي اختلالات أو ثغرات والتي تحول دون الوصول الى الأهداف المرجوة من هذا النظام. ومن خلال عرضنا للجوانب النظرية والعملية للدراسة توصلنا الى ما يلي:

أولاً: النتائج

- في ضوء التحليلات النظرية والعملية السابقة، نورد فيما يلي أهم نتائج الدراسة:
- كي يؤدي نظام الرقابة الداخلية دوره وجب إثبات سلامته من تقارير المراجع الداخلي والمراجع الخارجي على حد سواء؛
 - وجود تأثيرات هامة ذات دلالة إحصائية لمتغيرات الدراسة على فاعلية نظم المعلومات المحاسبية بالنسبة للمؤسسات.
 - ثبات صلاحية المتغيرات المستخدمة في الدراسة لقياس أثرها في فاعلية نظم المعلومات المحاسبية.
 - يسمح تدقيق نظم المعلومات المحاسبية بتحقيق فاعلية عالية لهذه النظم.
 - يتدخل نظام الرقابة الداخلية في جميع وظائف نظم المعلومات المحاسبية من جمع للبيانات، مروراً بمعالجتها الى غاية توصيل المعلومات المحاسبية.
 - في الإطار العملي يتم إبرام العقد بين المؤسسة والمراجع الخارجي والتي هي في الأساس عن طريق دفاتر الشروط والمناقصة وهذا لا يساعد بارتقاء المهنة للمكانة المطلوبة منها، كذا يؤدي ذلك لعدم تساوي الفرص بين المراجعين؛

ثانياً: التوصيات

- وعلى ضوء النتائج المتوصل اليها نقترح بعض التوصيات:
- دعم عملية البحث في مجال نظم المعلومات المحاسبية لتحقيق وخدمة نوعية المعلومات وللحد من انتشار حالات الفساد والتلاعب؛
 - أن تعتمد ادارة المنظمة على نظم رقابة مزدوجة لكل وظيفة لها صلة بنظم المعلومات المحاسبية، بحيث يراقب كل شخص عمل الشخص الذي سبقه، وأن تعتمد نظاماً لتحفيز المبدعين ومعاقبة المخالفين؛
 - زيادة اهمية موثوقية المعلومات المحاسبية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية؛

- تشديد العقوبات في حق المخلين بالقوانين، و استحداث ما يدعم هذه الاخيرة حتى لا تترك بها ثغرات يستغلها ضعاف النفوس والمحتالين، وذلك عن طريق لوائح واجراءات صالحة لهذا المقام عن طريق نظام الرقابة الداخلية؛

- تكوين ورسكلة الإطارات والمختصة حول نظم المعلومات المحاسبية؛

- مد جسر التعاون بين المؤسسة والجامعة وتطوير المهنة المحاسبية؛

- إعادة النظر في منظومة التعليم والتكوين المحاسبي في الجزائر؛

-خلق اطارات مهمتها تطوير مهنة المحاسبة من خلال عقد الندوات والمؤتمرات في مجال المحاسبة والمراجعة؛

-الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية والأجنبية وتطبيقاتها وتبادل الخبرات سواء للمؤسسات أو أصحاب المهنة؛

- ضرورة تفعيل التكامل بين الرقابة الإدارية والرقابة المحاسبية الداخلية لتوفير المناخ المناسب لتشغيل النظام المعلومات المحاسبي؛

- على المؤسسة تكتيف جهودها لجلب مراجعين داخليين ذوو الكفاءة لتعزيز فاعلية نظام الرقابة الداخلية والذي ينعكس على باقي الوظائف الإدارية للمؤسسة على سبيل المثال نظم المعلومات المحاسبية؛

- ضرورة مواكبة موظفي دائرة المحاسبة والمالية بمختلف المؤسسات وأصحاب المهنة من خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين للمستجدات التي تطرأ على مهنة المحاسبة كظهور نظم المعلومات

المحاسبية الإلكترونية وعلى مهنة المراجعة بما يعرف بالتدقيق الإلكتروني؛

- العمل على اصدار الكتب والمنشورات التي ترشد المحاسب والمراجع.

8. قائمة المراجع

- أحمد العماري. (2001). طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية. مجلة العلوم الإنساني، ص 60.
- السيد محمد. (2008). المراجعة والمراقبة المالية. الإسكندرية، مصر: دار الكتاب الحديث.
- برابح بلال. (2016). تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية- دراسة عينة من المراجعين الداخليين. بومرداس الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير.

- اعمر بن موسى ومحمد عجيلة، مدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في توفير الفاعلية لنظم المعلومات المحاسبية بالمؤسسة
جدي سمراء. (2017). دور الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية المخرجات المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية
الجزائرية- دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير
جامعة المسيلة.
- حارث راشد حمدون. (2017). تفعيل دور وظيفة التدقيق الداخلي في ظل قانون ساربينز أوكسلي. مجلة الإدارة
والاقتصاد(113)، 236.
- سردو ك فاتح. (2004). دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية. المسلة،
الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير .
- صديقي مسعود. (2003). دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل الأداء المحاسبي للمؤسسة الاقتصادية. الملتقى
الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية، (صفحة ص 06). ورقلة، الجزائر.
- طواهر محمد، صديقي مسعود. (2003). المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية. الجزائر:
ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد الفتاح الصحن وآخرون. (2007-2008). المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية. الإسكندرية: الدار
الجامعية.
- عطاء الله سويلم الحسبان. (2009). الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات. دار الولاية للنشر
والتوزيع.
- علي حسين الدوغجي، أسامة عبد المنعم سيد علي. (2011). دور قانون ساربينز أوكسلي في رفع كفاءة مهنة
التدقيق الخارجي. مجلة الإدارة والاقتصاد(86)، 18.
- كشود بشير، محيوت نسيمة. (2016). الإطار المتكامل للرقابة الداخلية IC-COSO وأثره على الرقابة
الداخلية في الجزائر. مجلة جديد الاقتصاد(11)، ص 230.
- محمد سمير أحمد. (2009). الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية. عمان الأردن: دار المسيرة.
- منذر يحيى الداية. (2009). أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات
في قطاع غزة. فلسطين: كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة.